

Distr.: General  
3 June 2016  
Arabic  
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم  
المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية  
المستدامة (الموئل الثالث)  
الدورة الثالثة

سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

الجلسة المواضيعية المعقودة في إطار عملية الموئل الثالث بشأن المشاركة  
الذكية في الحياة المدنية

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة  
(الموئل الثالث)، بهذه المذكرة، الوثيقة الختامية للجلسة المواضيعية التي تناولت مسألة  
المشاركة الذكية في الحياة المدنية، والتي عُقدت في إطار عملية الموئل الثالث، في تل أبيب  
في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100616 090616 16-09028 (A)



## الوثيقة الختامية للجلسة المواضيعية المعقودة في إطار عملية المؤئل الثالث بشأن المشاركة الذكية في الحياة المدنية

عالم حضري

### ترسيخ مفهوم الديمقراطية الحضرية

١ - في أثينا القديمة، كان المرء إذا دخل الأغورا تحوّل من مزارع أو صاحب أرض أو حرفي أو كاهن أو جندي إلى مواطن ناشط. فقد كانت هذه ساحة الديمقراطية في تلك المدينة، ذلك المكان الذي تدور فيه نقاشات عامة مفتوحة توجّه دفة الحياة في المدينة، والذي تُقرّر فيه السياسات وتُنفّذ الاستراتيجيات وتُتخذ القرارات بالتصويت. وقد تمّت عملياً إعادة اختراع المدن التي نعيش فيها، فباتت تختلف كثيراً عن أثينا القديمة، وإن ظل جوهر الحياة الحضرية مرتبطاً بحجم مشاركة المواطنين وحجم ما يقومون به من دور. فما هو الشكل الذي تتخذه الأغورا في القرن الحادي والعشرين؟ نعرض في الجزء التالي الخطوط العريضة للجوانب الأساسية لساحات الديمقراطية الحضرية الجديدة حول العالم، حيث نبيّن حجم المشاركة وما يؤديه انتشار التكنولوجيا من دور كأداة لممارسة الديمقراطية، إلى جانب استعراض الشواغل المحيطة بالساحات الجديدة هذه.

### مقدمة

٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ستعقد الأمم المتحدة مؤتمرها المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (المؤئل الثالث) في كيتو، إكوادور، من أجل إعادة تنشيط الالتزام العالمي بالحضرة المستدامة. وسيركز المؤتمر على وضع وتنفيذ خطة حضرية تحويلية جديدة تستغل بفعالية ما للحضرة من دور كقوة دافعة ومصدر للتنمية، وما تتيحه من قدرة على التغيير وتحسين حياة الناس.

٣ - وقد حُدّدت أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تنص على ما يلي:

وإذا كانت العبارة الشهيرة ”نحن الشعوب“ هي فاتحة الميثاق، فإننا ”نحن الشعوب“ نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام ٢٠٣٠. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل

مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة لهم. فهي خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح.

٤ - وتتضمن أهداف التنمية المستدامة الجديدة أيضا اعترافا بأن التنمية والإدارة الحضرية المستدامة أمر بالغ الأهمية من أجل الارتقاء بنوعية الحياة. وسنعمل مع السلطات والمجتمعات المحلية من أجل تجديد مدننا ومستوطناتنا البشرية وتخطيطها على نحو يعزز التلاحم المجتمعي والأمن الشخصي، ويجفّز على الابتكار وإيجاد فرص العمل. وسنقوم بتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة الحضرية وعن المواد الكيميائية التي تنطوي على أخطار تهدد الصحة البشرية والسلامة البيئية، بما في ذلك من خلال إدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة من الناحية البيئية واستخدامها على نحو مأمون، وخفض النفايات وإعادة تدويرها، وزيادة فعالية استخدام المياه والطاقة. وسنعمل من أجل تقليل تأثير المدن في نظام المناخ العالمي. وسنراعي أيضا الاتجاهات والتوقعات السكانية في استراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية والريفية والحضرية. ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر الموئل الثالث.

٥ - وتحدّد ورقة المناقشة المعدّة في إطار عملية الموئل الثالث بشأن المدن الذكية<sup>(١)</sup> المحركات الرئيسية للعمل من أجل وضع إطار للمدن الذكية، وبيائها كالتالي:

السياسات الاستراتيجية، والتشريعات، والقواعد واللوائح التنظيمية: يجب تخطيط المدن الذكية وتصميمها وتنفيذها وإدارتها بشكل فعّال. كما أن فوائد المدن الذكية لا تتحقق من تلقاء نفسها. بل يلزم وضع السياسات الاستراتيجية والتفكير بطريقة مبتكرة من أجل التوصل إلى سبل لتسخير مظاهر التقدّم التكنولوجي في القرن الحادي والعشرين في خدمة خطة الحضرة المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يكون مفهوما أن إقامة مدينة ذكية ليس هو الهدف النهائي للمسؤولين عن إدارة المدن، بل هو وسيلة لخفض تكاليف الخدمات العامة وزيادة فرص الوصول إلى هذه الخدمات وتحسين نوعيتها، وتعزيز الامتثال للوائح التنظيمية، والمساعدة على تعزيز الشفافية والمساءلة في الهيئات العامة. وكل هذا يتطلب إدارة ذكية تدرك علاقات التكامل بين أصول كل من الحضر والريف وتدرك ما بينهما من صلات وتنهض بالشراكات وبالنهج المنطلقة من القاعدة والتي تستوعب جميع أصحاب المصلحة.

(١) يمكن الاطلاع عليها على العنوان الشبكي: <http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2015/04/Habitat-III->

.Issue-Paper-21\_Smart-Cities-2.0.pdf

التخطيط والتصميم الحضري المبتكر والقادر على تلبية الاحتياجات: يركز التخطيط والتصميم المستندان إلى منظور التوسّع المخطّط للمدن على: تصميم الأماكن العامة بالشكل الذي يقلّل احتياجات النقل وتكاليف تقديم الخدمات مع الاستخدام الأمثل للأراضي؛ وتصميم شبكات الشوارع بشكل يسهّل التنقل ويوفر فضاءات للأنشطة المدنية والاقتصادية؛ وتوفير الأماكن المفتوحة التي تتيح مساحات للترفيه والتفاعل الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة؛ وتحديد تصنيفات وظيفية لمربعات الكتل المبنية بشكل ييسّر الاستثمار الخاص في مساحات محدّدة الغرض ومجهزة بالمرافق الخدمية. وهناك حاجة إلى إعادة تقييم النهج والأدوات القائمة، وتحديد الممارسات الجيدة التي تلائم السياقات المحلية، وضمان الاتساق مع المعايير الدولية، وتعزيز النهج المتكاملة عبر مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية (شبكات النقل والاتصالات، والمباني الخضراء، والمستوطنات البشرية ونظم تقديم الخدمات المستوعبة للجميع والمتسمة بالكفاءة، ونوعية الهواء والمياه المحسّنة، والتأهب للكوارث والاستجابة لها من أجل ضمان قدرة المناطق الحضرية على استيعاب الصدمات).

التخطيط المالي القوي: تتطلب نُهج المدن الذكية تخطيطاً مالياً قوياً واستثمارات كثيفة، وهو ما يستلزم بالتالي الاسترشاد بالمعارف المستمدة من السياق المحلي. وهذا يتطلب إدارة تستوعب جميع الشرائح وتتسم بمشاركة أصحاب المصلحة - حيث تراعى الموازنة بين أولويات القطاعين العام والخاص، وضمان مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة، في عمليات صنع القرارات العامة المحلية. ويجب أيضاً أن تكون النماذج المالية مصمّمة جيداً، وأن تركز على الحلول الفعّالة من حيث التكلفة والمستدامة، وأن تكون مؤاتية للاستثمار الأجنبي. ويركز هذا الجانب على وضع خطة مالية واقعية وقابلة للتنفيذ، فهذا أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الناجح لتوسّع المدن الداخلي والخارجي المخطّط.

الاتساق: يلزم التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن ما تعنيه عبارة "المدينة الذكية المستدامة"، ويلزم تكوين فهم أعمق لكيفية إسهام النُهج التي توصف بـ "الذكية" في الدفع قدماً بالخطة الحضرية الجديدة. ويلزم تفنيد الافتراض القائل بأن تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التخطيط وتصميم وإدارة الحضرة والمدن سيؤدي تلقائياً إلى نتائج محسّنة. فهذه عملية طويلة الأجل لا يمكن أن تتحقّق بين عشية وضحاها. فتحويل أو بناء مدينة ما لتكون أكثر ذكاءً ومرونة واستدامة هو رحلة يختلف خط سيرها على الأرجح من مدينة إلى الأخرى. وهذه عملية

طويلة الأجل تشمل إجراءات لا تتيح المقارنة فحسب، بل ومن شأنها أيضا تعزيز التنمية المستدامة مع تمكّن كل مدينة من قياس ما حققته من تحسّينات بطريقة كمّية. والمدن مسؤولة عن التحسين المستمر من أجل تعزيز فعاليتها في المستقبل. ولذلك ينبغي أن تكون العملية قابلة للتكيف مع الطابع الدينامي المتحوّل المعقّد الذي تمتاز به المدن، وأن تكون قادرة على تحديث الرؤية كلما اقتضى الأمر.

٦ - ونحن نقرّ بما يلي:

(أ) رياح الحضرة: ٢ في المائة، ٥٠ في المائة، ٧٠ في المائة، ٨٠ في المائة - أربعة أرقام تعكس الوضع التاريخي الفريد الذي نحن فيه الآن. فنصيب المناطق الحضرية هو ٢ في المائة فقط من مساحة الكوكب، مع أن هذا الحيز يؤوي أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم، ويولّد أكثر من ٧٠ في المائة من المكاسب الاقتصادية التي نخبها و ٨٠ في المائة من التلوّث الذي تتسبّب فيه. وقد أصبحت المدن أساس رفاه البشرية وأملها في مستقبل مستدام وعادل وسعيد. فالمناطق الحضرية هي مزيج حيّ من التاريخ والحضارة والتنوع والثقافة. وتعدّ الحضرة قوة تسبّب في تغيير كل شيء تقريبا، بما في ذلك طرق التفكير والتصرّف واستخدام الفضاءات وأساليب الحياة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وأنماط الاستهلاك والإنتاج؛

(ب) ويجب أن تضع المدن آليات مستدامة تمكّن مواطنيها من تنمية قدراتهم وحرارتهم في مجال المسؤولية المدنية من أجل توسيع نطاق المتديات الديمقراطية وأنماط الإدارة المسؤولة. وهذا تحدّد ذو شقين، حيث يجب أن تصبح المدينة مجدّدا ساحة ديمقراطية، ويجب على سكّانها أن يعيدوا اختراع أنفسهم كمواطنين وليس كمستهلكين للخدمات. ويجب أن تصبح المشاركة في الحياة المدنية ممارسة يومية مترسخة في حياة المدينة على جميع مستويات الأنشطة البلدية والاجتماعية؛

(ج) وهناك أيضا فرص هائلة سانحة في هذا الوقت؛ فقد أحرز تقدم كبير في مواجهة الكثير من التحديات الإنمائية. وقد خرج مئات الملايين من الأشخاص من دائرة الفقر المدقع خلال الجيل الماضي. وطرأت زيادة كبيرة في السبل المتاحة للحصول على التعليم، سواء بالنسبة للبنين أو البنات. ويعدّ انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وإيجاد مجتمعات تقوم على المعرفة؛

(د) وهناك أكثر من ٧ بلايين من خطوط الهاتف الجوّال في العالم، مقابل ٧٣٨ مليونا فقط في عام ٢٠٠٠. وعلى مستوى العالم، هناك ٣,٢ بلايين نسمة يستخدمون

الإنترنت، ومن هؤلاء بليونان من البشر يعيشون في البلدان النامية. وبلغ معدل انتشار خدمات النطاق العريض للأجهزة الجوّالة على الصعيد العالمي قرابة ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٥، في زيادة بواقع ١٢ ضعفاً عما كان عليه المعدل في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠١٥، كان ٦٩ في المائة من سكان العالم يعيشون في أماكن مغطاة بخدمات النطاق العريض للأجهزة الجوّالة من الجيل 3G، مقابل ٤٥ في المائة في عام ٢٠١١؛

(هـ) وتعمل الحكومات المحلية على تغيير أساليب حكمها في القرن الحادي والعشرين. ويمكن من خلال النهج المدعومة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات دعم وتعزيز أنماط الحكم، وذلك عبر سبل منها تعزيز الشفافية من خلال اعتماد نسق البيانات المفتوحة، وتحسين إمكانية حصول المواطنين على الخدمات من خلال المنابر الإلكترونية.

٧ - وعلى ضوء ما تقدّم:

(أ) يجب أن نوظف أفضل وأذكى الأفكار والأشخاص في مواجهة ما يعترضنا من تحديات. ويجب أن تصبح مدننا محركاً لجمع هذين العنصرين معاً، فتمت تهيئة المناخ المؤاتي للمشاركة والابتكار ويتم تيسير إقامة العمليات والمنابر. ولا ينحصر التحدي الذي ينتظر مدن المستقبل في مسائل التكنولوجيا والتعامل مع البيانات فحسب، فهناك أيضاً، بل وبدرجة أكبر، تحدي الحكم الرشيد والمشاركة في الحياة المدنية. فيجب أن تصبح مدننا ساحات ديمقراطية من جديد، ويجب على سكّانها أن يعيدوا اختراع أنفسهم كمواطنين وليس كمستهلكين للخدمات. ويجب أن تصبح المشاركة في الحياة المدنية ممارسة يومية مترسخة في حياة المدينة على جميع مستويات الأنشطة البلدية والاجتماعية؛

(ب) ويجب أن تواصل المدن استكشاف الفرص "الذكية"، فتقوم بتحليل الإمكانيات التكنولوجية، وقدرات الشبكات الاجتماعية، والبنى التحتية لما يسمّى "إنترنت الأشياء"، وإمكانات تعبئة الجماهير الغفيرة. وعلينا أن نكونَ فهماً أفضل للإمكانات التي تتوافر في المدن الذكية كساحات ديمقراطية يتم فيها تمكين المواطنين، وكمنابر للحكم وللابتكار الذي يوجّه دقته المستخدمون. ويجب القيام بمحاولات ذكية لإيجاد آليات مستدامة تمكن المواطنين من تنمية قدراتهم وحياتهم في مجال المسؤولية المدنية وتفرضي إلى اتساع نطاق المنابر الديمقراطية وأنماط الإدارة المسؤولة؛

(ج) ونحن ندرك أنه على الرغم من أن الانتخابات هي أساس الديمقراطية المحلية، فإن إشراك المواطنين يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة وأن تُوظف فيه الآليات والممارسات الجارية. فالشراكات بين الأجهزة البلدية والمجتمعات المحلية قد لا تقل أهميةً من أجل ضمان

قوة الديمقراطية المحلية، وينبغي أن تُبنى هذه الشراكات على طائفة متنوعة من فرص مشاركة الجمهور وقيامه بدور فاعل يتجاوز الانتخابات بكثير؛

(د) ونحن ندرك أن الحوار هو اللبنة الأساسية لإشراك المواطنين، وهو الدور الأكثر حيويةً وابتكاراً في قصة الديمقراطية المحلية التي تتوالى فصولها. فالحوار يطرح على الساحة الخصائص المجتمعية للديمقراطية فيبين أن المواطنين في العديد من البلدان ينهلون من معين تقاليدهم وعاداتهم ويجدون طرقاً مبتكرة لتوظيف المجالس القروية من أجل إسماع أصواتهم وآرائهم والتداول فيما بينهم؛

(هـ) ويجب علينا مواصلة توسيع نطاق الديمقراطية وتعميق طرائق المشاركة بأدوات من قبيل مبادرات الاقتراع والاستفتاءات واتباع الأسلوب التشاركي في وضع الميزانيات. وثمة اتفاق واسع النطاق على أن الديمقراطية المحلية التشاركية تعزز فرص تحسين المساءلة وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، كما تساعد على نزع فتيل التوترات الإقليمية والعرقية والدينية؛

(و) ونحن ندرك أنه قد ثبت أن للموصولية والشفافية دوراً بالغ الأهمية في خلق التفاعل وإحلال الحكم الرشيد. ومن المؤكد أن ظهور التكنولوجيات ووسائط الإعلام الجديدة يعد بإمكانات جديدة لتعزيز المشاركة في الحياة المدنية والتفاعل معها. وبالتالي فإن للمدينة الذكية سميتين: الغنى بالبيانات والموصولية؛

(ز) ونحن نرى أن من الأمور المهمة نشوء ساحات جديدة على غرار الأغورا عبر الإنترنت. فقد بات من المتعارف عليه أن الإنترنت هي بمثابة منبر يأتي بإمكانات جديدة لإقامة ساحة عامة تفاعلية افتراضية تتيح المجال للجهود المنطلقة من القمة لتشكّل المدن من خلال المشاركة المستمرة من القاعدة الشعبية. وتشكل المنابر الإعلامية الجديدة، مثل فيسبوك وتويتر، العوامل التمكينية الجديدة لتحقيق التدفق المعلوماتي المتعدد الاتجاهات بصورة أسرع وأوسع نطاقاً من أي وقت مضى، مما يتيح المجال لمزيد من الأفراد، ولا سيما الشباب، للتفاعل مع مدينتهم؛

(ح) ونحن نرحب بالتنوع الشديد الذي يمتاز به مدننا، فهو بمثابة القلب النابض للمشاركة المدنية. وندرك أن التكنولوجيا، وإن أتاحت فرصاً هائلة، يمكنها أيضاً إقصاء السكّان وتركهم خارج دائرة المشاركة. ونحن نلتزم بتوجيه جهدنا صوب سدّ الفجوة الرقمية وجعل إمكانية الوصول إلى الساحة المدنية في متناول جميع المواطنين.

## التوصيات

### اعتماد استراتيجية ذكية للمشاركة في الحياة المدنية

٨ - نحن نتعهد بالعمل الدؤوب على تهيئة مناخ ييسر إقامة تعاون بين السكّان ومؤسسات الأعمال ومنظمات القطاع الثالث والأجهزة البلدية، مع الاستفادة من أحدث التكنولوجيات التي تتيح التعلّم والإبداع وتبادل المعارف من أجل تحقيق ازدهار الاجتماعي والاقتصادي.

٩ - ونقترح جعل المشاركة الذكية في الحياة المدنية جزءاً لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي والرؤية اللذين تتبناهما المدينة بوصفهما من المبادئ التوجيهية المحورية للارتقاء بمستويات التنمية والرفاه. بل إن المشاركة الذكية في الحياة المدنية تشكل في الواقع عنصراً يمكن توظيفه بفعالية في التخطيط الحضري الاستراتيجي. والتخطيط الحضري الاستراتيجي هو عملية دورية تتيح المجال لإحضار مخطط المدينة للاستعراض المستمر من أجل تلبية احتياجات سكّان المدينة وتطلّعاتهم الدائمة التغيّر، إلى جانب كونه أداة عظيمة الفائدة لصانعي القرار.

١٠ - ونوصي بالأخذ بعين الاعتبار، لدى قيامنا بالتخطيط لمدينتنا، أن هناك حاجة إلى العمل باستمرار على بناء ثقة المواطنين وقدراتهم، فهذا يقع في صميم الخطة وما يتبعها من إجراءات. وتشكل الشفافية والمشاركة المستمرة، إلى جانب التنفيذ المبكر للمشاريع و/أو البرامج الناشئة عن الخطة، أموراً تساعد في بناء ثقة الجمهور في وجهة الخطة، مع تعزيزها في الوقت نفسه قدرات الأجهزة البلدية على حلّ المشاكل.

١١ - ونشدد على أهمية المبادئ التالية كأساس للتخطيط المنطوي على مشاركة مدنية ذكية:

(أ) النهج المتعدد التخصصات: هناك جوانب كثيرة للحياة في المدينة ينبغي معالجتها؛

(ب) مشاركة الجمهور على نطاق واسع: ينبغي أن يشارك ممثلو سكان المدينة وغيرهم من أصحاب المصلحة عن كثب في صياغة الخطة؛

(ج) بناء توافق الآراء: ينبغي أن تصمّم العملية بحيث تساعد مختلف جماعات المصالح على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طائفة متنوّعة من المواضيع والمسائل؛

(د) الإنجاز المبكر: ينبغي الانتهاء من إعداد الخطة في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً؛



(هـ) صياغة خطط العمل في وقت مبكر: ينبغي إنجاز عمليات وضع خطط العمل التي تصمّم للتنفيذ ضمن أطر زمنية مختلفة بينما لا تزال الخطة الاستراتيجية قيد الإعداد، مما يساعد على بناء الثقة في قيمة الخطة؛

(و) شفافية عملية التخطيط: ينبغي أن يُتاح المجال للجمهور لمتابعة تطوّر الخطة على المواقع الشبكية للبلديات ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى؛

(ز) تمكين الأجهزة البلدية: ينبغي أن توفر الخطة أدوات جديدة تستطيع من خلالها الأجهزة البلدية توجيه التنمية الحضرية بطريقة ذكية ومستدامة، مع تلبية احتياجات وتطلّعات مواطنيها.

### رؤية لأجهزة بلدية متمحورة حول المواطن

١٢ - نوصي بأن يتجسّد في الرؤية التي تنبني عليها مخططات المدن نموذجٌ للحكم المحلي يكون المواطنون محور أهدافه. ولكي تكون الأجهزة البلدية متمحورة حول المواطن، ينبغي أن يكون رفاه المواطنين هو محطّ تركيزها. ويجب أن تتجلّى في الخدمات المقدّمة معايير المهنية والامتياز والتزاهة. ويجب أن يكون ولاء الموظفين للجهاز البلدي ورسالته، وأن يكونوا حريصين على تلبية احتياجات الأفراد والجماعات والمجتمعات، إلى جانب إحساسهم بواجب تقديم أفضل خدمة ممكنة للجميع.

### وجوب أن تصبح المشاركة في الحياة المدنية هي القاعدة لا الاستثناء

١٣ - نشدد على أن معيار نجاح مخطط المدينة هو اتساقه، حيث يتم تطوير كل سطر فيه بشكل متواصل، وهو ما يفضي إلى نشوء الآليات اللازمة للتنفيذ ويوفّر للأجهزة البلدية مجموعة أدوات متنامية باستمرار.

١٤ - ونشجع على خلق ثقافة مؤسسية تلي متطلبات مشاركة الجمهور، وندعم الوحدات المتنوعة في الأجهزة البلدية في تنفيذ العمليات التشاركية.

١٥ - وندعو إلى الحوار العام كأسلوب عمل معياري للوحدات البلدية، وهو عملية تسير في اتجاهين، حيث تستجيب للمبادرات المنطلقة من القاعدة وتعرّف بالإجراءات التي تقرّر من القمة.

### إنشاء منابر متعددة للمشاركة المدنية المستمرة

١٦ - نوصي بالقيام باستثمارات كثيفة في تطوير الأدوات ودمج مفهوم مشاركة الجمهور في الأجهزة البلدية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) عمليات التخطيط المادي: تطوير المنهجيات والإجراءات المتعلقة بالإخطار وبمشاركة الجمهور في عمليات التخطيط؛

(ب) برامج الحوار: إعداد الموجزات والمبادئ التوجيهية لإقامة الاجتماعات والبرامج على مستوى المجتمعات والأحياء؛

(ج) الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي: وضع برامج مبتكرة لإشراك الجمهور وإعطائه دوراً فاعلاً؛

(د) التدريب: تنفيذ برامج تدريبية لموظفي الأجهزة البلدية المشاركين في برامج لإشراك الجمهور وتدريبه، وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية وتوفير التدريب الشخصي لكبار المسؤولين التنفيذيين في الأجهزة البلدية؛

(هـ) بيئة العمل الافتراضية: تطوير بوابات شبكية للأجهزة البلدية يمكن للموظفين من خلالها تبادل المعارف والمعلومات عن المفاهيم والعمليات المتصلة بمشاركة الجمهور؛

(و) خطط العمل البلدية: تعزيز مشاركة الجمهور في صنع القرار، وجعل هذه المشاركة أحد الأهداف التي تتبناها الأجهزة البلدية والتي تتوخى تحقيقها في خطط عملها.

### المشاركة الذكية في الحياة المدنية

١٧ - نوصي بالعمل الدؤوب على استغلال أحدث التكنولوجيات لإتاحة التعلم والإبداع وتبادل المعارف من أجل تحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي أن تصبح التكنولوجيات الذكية جزءاً لا يتجزأ من إطار المشاركة المدنية الذي تعتمده المدينة، مع التشديد على أن المشاركة الذكية في عمليات صنع القرار والاستفادة من الوعي الجمعي للجمهور هما من وسائل تحقيق الفعالية في الإدارة البلدية في العصر الحديث.

١٨ - ونوصي أيضاً بالسعي إلى استخدام الأدوات التكنولوجية والاجتماعية المتاحة للمدينة من أجل تحسين استغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتبسيط إدارة الموارد المتاحة، وتوفير تكاليف الطاقة، وتوفير خدمات محسنة، والارتقاء بنوعية الحياة، وتحقيق أهداف مفهوم المدينة المستدامة.